الأمم المتحدة
S/2024/177
مجلس الأمن
Distr.: General
20 February 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 19 شباط/فبراير 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أحيل إليكم رسالة وجهها إبراهيم غالي، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالصحراء الغربية (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماتو **جويني**
الممثلة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

230224 230224 24-03225 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 19 شباط/فبراير 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة من رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب إلى الأمين العام للأمم المتحدة

بير لحلو، 19 شباط/فبراير 2024

أكتب إليكم ببالغ القلق مرة أخرى لأوجه انتباهكم وانتباه أعضاء مجلس الأمن على وجه الاستعجال إلى الحالة المتزايدة الخطورة في الأراضي الصحراوية المحتلة بسبب تصعيد دولة الاحتلال المغربية لحرب الإبادة الجماعية التي تشنها على الشعب الصحراوي منذ احتلالها العسكري غير المشروع للصحراء الغربية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1975، التي اشتدت حدتها منذ أن انتهكت دولة الاحتلال ونسفت وقف إطلاق النار لعام 1991 في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وتشير آخر التقارير الواردة من الأراضي الصحراوية المحتلة إلى أن القوات القمعية المغربية، بما فيها قوات الدرك والشرطة والقوات المساعدة، تقوم منذ بداية الأسبوع الماضي بهدم وإحراق العديد من المنازل والأكواخ الريفية التي يملكها صحراويون على ساحل مدينة العيون المحتلة. وفي الوقت نفسه، تواصل سلطات الاحتلال المغربية مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي التي يملكها صحراويون وتسليمها لمستوطنين مغاربة ومستثمرين أجانب لفرض الأمر الواقع الاستعماري المغربي.

وتدين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بشدة موجة التصعيد الجديدة ضد الصحراويين في الأراضي الصحراوية المحتلة، التي تشكل حلقة أخرى في مسلسل إرهاب الدولة المنهجي وسياسة الأرض المحروقة الشنيعة التي تنتهجها دولة الاحتلال المغربية من خلال مصادرة الأراضي، وهدم بيوت الصحراويين وحرق خيامهم وتدمير سبل عيشهم وممتلكاتهم وقتل مواشيهم، وتحويل الصحراويين إلى لاجئين ونازحين في أرضهم.

وتؤكد جبهة البوليساريو من جديد أيضا أنه بسبب انتهاك دولة الاحتلال المغربية لوقف إطلاق النار ونسفه منذ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لا تزال أراضي الجمهورية الصحراوية بأكملها، بما في ذلك مجالها البري والبحري والجوي، منطقة حرب مفتوحة. وتحذر جبهة البوليساريو مرة أخرى جميع بلدان العالم ورعاياها من مخاطر القيام بأي نشاط من أي نوع في الأراضي الوطنية الصحراوية وتحملها المسؤولية عن العواقب التي قد تترتب على أعمالها.

كما أن موجة التصعيد الأخيرة ضد الصحراويين هي أيضا شكل آخر من أشكال سياسة التطهير العرقي الواضحة والمركزة التي تنفذ في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وقد استخدمت قوات الاحتلال المغربية، منذ بدء احتلالها العسكري غير الشرعي للصحراء الغربية في تشرين الأول/أكتوبر عام 1975، أبشع أساليب القتل الجماعي، من دفن الناس أحياء في مقابر جماعية وإلقائهم من الطائرات المروحية، بالإضافة إلى قصفها الموثّق للمدنيين بأسلحة محظورة دولياً، بما في ذلك قنابل النابالم والفوسفور الأبيض.

إن دولة الاحتلال المغربية لم تكتف بإغراق الأراضي الصحراوية المحتلة بآلاف المستوطنين المغاربة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، بل اتبعت أيضا سياسة إبادة جماعية تهدف إلى اقتلاع

الصحراويين قسرا من أراضيهم وتشريدهم بالقوة وتوطين المزيد من المستوطنين المغاربة في الإقليم، بهدف معلن هو إبادة الشعب الصحراوي، ومصادرة أراضيه وقمع حقه في الوجود وفرض الأمر الواقع الاستعماري المغربي بالقوة في الصحراء الغربية المحتلة.

وإلى جانب استمرار سياسة الاستيطان والسيطرة الكاملة للمستوطنين المغاربة على جميع مناحي الحياة في الأراضي الصحراوية المحتلة، أمعنت دولة الاحتلال في جرائمها الفظيعة ضد المدنيين الصحراويين، بل وزادتها، بما في ذلك جرائم القتل والتعذيب والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والإعدام خارج نطاق القضاء والترحيل القسري والتشريد والتدمير والنهب والسرقة ومصادرة الممتلكات الخاصة، بالإضافة إلى الاعتداءات العسكرية على المدنيين.

وتشكل هذه الممارسات انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وجريمة تطهير عرقي كاملة، على الرغم من محاولة دولة الاحتلال المغربية إخفاء جرائمها الشنيعة عن العالم من خلال فرض حصار عسكري وتعتيم إعلامي كامل على الصحراء الغربية المحتلة ومنع هيئات الأمم المتحدة والمقررين والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام الدولية والمراقبين من الوصول إلى الإقليم.

وتواصل سلطات الاحتلال المغربية أيضا انتهاج سياسات الإفقار والتجويع، فضلا عن ممارسات الترهيب والانتقام والأعمال الوحشية التي يعجز اللسان عن وصفها ضد المدنيين الصحراويين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، الذين يُفصلون من أعمالهم ويحرمون من حرية التنقل ويرحلون قسرا من الإقليم بسبب دفاعهم السلمي عن حق شعبهم في تقرير المصير والاستقلال.

وفي هذا الصدد، نلفت انتباهكم وانتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الوضع الحرج للسجناء السياسيين الصحراويين، بسبب الظروف المؤسفة التي يحتجزون فيها في سجون دولة الاحتلال المغربية والممارسات المهينة والعقابية التي يتعرضون لها من قبل إدارة السجون المغربية.

وندعوكم مرة أخرى إلى التحرك بشكل عاجل لإنهاء معاناة جميع السجناء السياسيين الصحراويين، بما في ذلك مجموعة أكديم إزيك، وضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن أفرادها حتى يتمكنوا من العودة إلى وطنهم ولم شملهم مع عائلاتهم.

وكما أكدت الجمعية العامة مرارا، تقع على عاتق الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية مسؤولية خاصة تجاه شعب الصحراء الغربية بوصفه إقليما خاضعا لعملية إنهاء الاستعمار التي لم تكتمل بعد. إننا ندعوكم مرة أخرى على وجه الاستعجال إلى وضع المسؤولية القانونية والأخلاقية للأمم المتحدة تجاه الشعب الصحراوي موضع التنفيذ، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية مستقلة للأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في الإقليم، حيث تواصل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية العمل دون أن تتوفر لها أي قدرة على رصد حالة حقوق الإنسان.

وإن تمادي دولة الاحتلال المغربية في ارتكاب جرائمها الشنيعة ضد المدنيين الصحراويين، دون محاسبتها أو معاقبتها، بينما تلتزم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الصمت، يقوض بشكل خطير آفاق عملية السلام المعطلة أصلا ويوصد الباب أمام الحل السلمي المنشود.

وتدل حملة القمع الأخيرة ضد الصحراويين في الصحراء الغربية المحتلة على نية دولة الاحتلال المغربية تصعيد سياسة التطهير العرقي التي تنتهجها بقلب الهيكل الديمغرافي في الإقليم، وتشريد

الصـــحراويين من جديد، وإجبارهم على العيش كأقلية في بلدهم في أحياء شـــبيهة بالغيتو شـــهدها العالم في أوضـــاع اســـتيطانية واســـتعمارية مشـــابهة. ولكن الهدف الرئيســـي المعلن لا يزال إبادة الشـــعب الصـــحراوي وتقويض الوضع القانوني والدولي لقضية الصحراء الغربية.

إنّ جبهة البوليساريو تُحمّل دولة الاحتلال المغربية المسؤولية كاملةً عن عواقب سياساتها المتمثلة في الضم القسري للصحراء الغربية المحتلة، فضلا عن حربها العدوانية المستمرة ضد الشعب الصحراوي، والتي – إذا تركت دون رادع – ستغرق المنطقة بأسرها في مزيد من العنف وعدم الاستقرار.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) إبراهيم **غالي**
رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
الأمين العام لجبهة البوليساريو